وفرق كبير بين ان تقول : فشل الراى وفشل المشروع ، وأن تقول انعدم الرأى وانعدم المشروع . فالفاشل موجود والمعدوم معدوم ، وشتان بين الموجود والمعدوم . فالرأى الفاشل أو المشروع الفاشل شيء حي قد تلقى درسا من استمل ليصبح بعد رأياً قويماً ومشروعا ناجحا ، وهذا لا ينطبق على المعدوم

بل أذهب الى أبعد من ذلك ، وأرى أن العارض يمر على النفس ، أو الخاطر يخطر بالذهن ، لا يضيع ولا يذهب سدى ولا ينعدم ، وانما هو دخان قد يكون بعد سديما ، ثم قد يكون السديم كوكبا يلمع أو نجما يتألق ، وقد يكون على العكس من ذلك صاعقة تحرق ، أو وميضا خلبا يبرق ، وعلى الحالين فسيكون مولوداً جديداً ، شقيا أو سعيداً ، أليس كثيراً مما يعترينا من حزن يسبب الكسل والخمول والملل ، أو فرح يدعو الى العمل ، سببه طائف مجهول لطاف بالنفس ، وخطرة متنكرة خطرت لها ، فغيرت حالها وكيفتها تكييفا خاصا فى هذا الوجود ؟ أوليس كثير من الآراء التى أسبغت على هذا العالم نعما ، وكثير من المشروعات التى عم الناس خيرها أو شرها بدأت خطرة ثم كانت فكرة ، ثم أصبحت بعد عملا أو خيراً ، أليس مما يكون الأنسان خطراته ، فهو خير أو شرير بخطراته ، وهو بائس أو منعم بخطراته ، ولو كشف عنا الحجاب لقرأنا فى صفحات الانسان خطا عميقا خطته فى نفس الانسان خطراته وأراؤه ، وهو أدل على الانسان من مظاهره الكاذبة ، ومناظره الخارجية الخادعة ، «وكل انسان الزمناه طائره فى عنقه ، ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا ، اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا » كل هذه الخطرات قد تتحول وتتغير ولكن لا تنعدم

وعلى الجملة فان قال علماء الكيمياء إن المادة لا تنعدم فكل ما فى الوجود يقرر أن « لا شيء ينعدم » . ان كان هذا حقا فويل للخير يقعده عن الخير انه لم ير بعينه آثار عمله ، وويل للخير صرفه عن خيره نكران الجميل وجحد المعروف ، وويل للمجد عدل به عن جده ان لم يسبح الناس باسمه ، ويشيدوا بذكره ، ومرحى لمن كان مبدؤه « الخير للخير ، ولا شيء ينعدم » ؟

بعد حوادث النمسا

النمسا الجمهورية فى خمسة عشر عاما

للاستاذ محمد عبد الله عنان

— ٢ —

انشأت الديموقراطية الاشتراكية الجمهورية النمسوية الجديدة ، وتولت زعامتها وقيادتها اثناء عقد معاهدة الصلح (معاهدة سان جرمان) وتسوية المشاكل الاولى التى خلفتها الحرب ، ولكنها لم تتمتع طويلا بالاغلبية البرلمانية وسلطان الحكم ، ففى سنة ١٩٢٠ خرج الاشتراكيون المسيحيون باغلبية فى الانتخابات ، واختير الدكتور رنر زعيم الديموقراطية وزارته الثانية ، وألف الاشتراكيون المسيحيون اول وزارة لهم برآسة الدكتور « ميز » ، ومن ذلك الحين تتعاقب الوزارات الاشتراكية المسيحية فى حكم النمسا ، أحيانا مستقلة دون ائتلاف ، واحيانا مؤتلفة مع الديموقراطيين الاشتراكيين او الاحزاب الصغيرة الأخرى (مثل الالمان الوطنيين والزراع) وفى العام التالى اشتدت دعوة الانضمام الى المانيا (الانشلوس) فى بعض نواحى التيرول ، واشتدت الازمة المالية ، فاستقالت وزارة « ميز » ، والف الدكتور شوبر وزارته الاولى فى يونيه سنة ١٩٢١ ، ولكن الوزارة الجديدة لم تستطع ان تغالب الازمة المالية ، وارتفعت الاثمان واشتد الغلاء ، ووقعت كارثة النقد ، فاستقالت وزارة شوبر ، والف المونسيور سيبل وزارته الاولى (مايو سنة ١٩٢٢) ، وابدى فى معالجة الموقف كثيرا من الشجاعة والبراعة ، واستطاع ان يحمل عصبة الامم على الاهتمام بمتاعب النمسا ، وان يجعل من المسألة النمسوية مسألة اوربية ، واستطاع بالاخص ان يعالج مسألة التضخم ، وان يعيد الاستقرار الى النقد ، فهدأت النفوس وانتعشت الآمال نوعا ، وبذل المونسنيور سيبل جهودا تخلق بالاعجاب فى سبيل توطيد شئون الجمهورية الجديدة ، وتذليل مشاكلها الداخلية والخارجية ، ولكنه اضطر الى الاستقالة على اثر محاولة الاعتداء على حياته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وألف الدكتور رامك بالاتفاق مع الديموقراطيين الاشتراكيين وزارة ائتلافية ، استمرت فى سياسة الاصلاح المالى ، ثم استقالت فى

أواخر سنة ١٩٢٦ حين اشتدت الازمة المالية كرة أخرى ، والف المونسنيور سيبل وزارته الثانية (فى نوفمبر) ؛ وخرج الديموقراطيون الاشتراكيون على الائتلاف ونظموا معارضة قوية . وفى أثناء الانتخابات العامة التى وقعت فى ابريل سنة ١٩٢٧ ، بث زعماء الديموقراطية الاشتراكية وعلى رأسهم الدكتور أوتو باور ، والمستر كارل سايتز حاكم فينا ضد الحكومة وحزبها وأنصارها دعوة شديدة فى العاصمة والاقاليم ، ونظم اعتصاب عام شديد الوطأة ، ولكن الحكومة ثبتت امام العاصفة ، وأخفقت هذه المحاولة الاولى

وفى منتصف يولية سنة ١٩٢٧ وقع صدام دموى خطير بين الكتلة المسيحية الاشتراكية (الحكومة) ، والديموقراطية الاشتراكية . وتفصيل ذلك أن بعض الفلاحين المنتمين الى « جماعة هتلر » اطلقوا النار على جماعة من الديموقراطيين الاشتراكيين فى قرية شاتندورف ، أثناء اجتماع انتخابى عقدوه ، فقتلوا رجلا وطفلين ، فقبض على الجناة متلبسين بجريمتهم واحيلوا على المحاكمة ، وثار الاشتراكيون لذلك الاعتداء ، ولكن المحكمة قضت ببراءة المتهمين فاضطرم الاشتراكيون لذلك غضبا وسخطا ، ورموا الحكومة بالتأثير فى القضاء ، ونددوا بتحيز القضاء « البورجوازى » ، وهرعت ألوف مؤلفة من العمال الى قلب مدينة فينا لتظاهر احتجاجا على الحكم . وكان ذلك فى ضحى يوم ١٥ يولية ، وابدى بوليس فينا يومئذ - وعلى رأسه مديره المستر شوبر رئيس الوزارة السابق - فى معاملة المتظاهرين صرامة . ووقعت اول مصادمة بين المتظاهرين والبوليس أمام دار البلدية (الرات هوس) وعندئذ تحول جماعة من المتظاهرين الى وزارة الحقانية واضرموا النار فى جنباتها ، ولما اشتد ضغط الجموع ، أطلق البوليس النار على المتظاهرين ، فقتل منهم نحو ستين بينهم عدد من النساء والاحداث ، وكان يوما عصيبا سادته الروع والحزن مدينة فينا . ومما يجدر ذكره ان المتظاهرين ، لم يكونوا مسلحين يومئذ ، واعتذر البوليس عن تصرفه بان المتظاهرين بدأوا بأطلاق النار ، ولكن البوليس لم يقتل منه سوى رجل أو اثنين : ولم تعرف الحقيقة قط ، وأدركت الديموقراطية الاشتراكية من ذلك اليوم أنها تواجه جبهة لايستهان بقوتها ، وأنها تخوض معركة الحياة والموت مع القوى الخصيمة لها .

والواقع أن حوادث ١٥ يوليه كانت ذات نتائج حاسمة فى سير السياسة الداخلية النمسوية . فقد رأت الديموقراطية الاشتراكية أنها أضعف الحزبين ، وأخذت تعمل لتقوية نفسها وتسليح أنصارها ؛ ورأت الكتلة المحافظة ، كتلة الملاك وأصحاب الاموال التى تؤيد حزب الحكومة — المسيحيين الاشتراكيين — أن تنشىء لها قوة خاصة تستعين بها على مقاومة الديموقراطيين الاشتراكيين ؛ وهكذا أنشئت جماعة « الهايمفر » Heimwehr - الشهيرة - ومعناها « الدفاع الوطنى » — فى خريف سنة ١٩٢٧ ، لتكون قوة دفاعية للمحافظين والملاك . وتولى تنظيمها وزعامتها سيد من أبناء الاسر النبيلة القديمة هو البرنس أرنست فون شتارهمبرج ، وقامت جماعة الهايمفر مشبعة بروح الفاشستية الايطالية ، ولكنها اعلنت أنها مخلصة للنظام الجمهورى ، وانها تعمل فقط لحماية النمسويين من خطر الطغيان الاشتراكى أو الماركسى (نسبة الى ماركس) ؛ ونظم الاشتراكيون من جانبهم قوتهم العسكرية المعروفة « بالشوتسبند » أو رابطة الدفاع الجمهورى Republicanischer Schutzbund وهى القوة التى انشأوها وسلحوها منذ حين ليعتمدوا عليها فى مقاومة خصومهم وفى حماية أنفسهم ومصالحهم ؛ وتولى تنظيمها وقيادتها قائد قديم هو الجنرال كونر ، واصبحت النمسا تموج بهذين المعسكرين المسلحين الخصيمين ، ولم يمض بعيد حتى اشتبك الهايمفر مع خصومهم فى ضاحية « فيز نويشتات » وهى مركز المعسكر الاشتراكى (فى أكتوبر) واضطرت الحكومة أن ترسل قوة كبيرة من الجيش لحسم النزاع والمحافظة على النظام ؛ واحتج الاشتراكيون بقوة على قيام « الهايمفر » واتهموا أصحاب الاموال باستخدامهم لارغام الاشتراكيين والطبقات العاملة على التنازل عن حقوقهم ؛ وبدا خطر الحرب الاهلية داهما ، وحاول زعماء الفريقين التفاهم والمهادنة ، واقترح البعض نزع سلاح الفريقين ، ولكن هذه الجهود السلمية ذهبت عبثا .

* * *

ولبث المونسنيور سيبل فى منصة الحكم حتى صيف سنة ١٩٢٩ وكانت مسألة الاتحاد مع المانيا (الانشلوس) من أهم المسائل السياسية التى شغلت الاحزاب والرأى العام يومئذ ، وكانت الديموقراطية الاشتراكية ، كما قدمنا تعارض فى هذا الاتحاد أشد المعارضة ، وكان المونسنيور سيبل يكره ويأباه فى خطبه الرسمية ، ولكنه لم يفعل شيئا ضده من الوجهة الرسمية ، ولم يقبل أن تدخل النمسا فى حلف سياسى أو اقتصادى مع أية دولة من الدول الوسطى التى تعارض

المانيا . وفى شهر ابريل استقال المونسنيور سيبل فجأة ، واستطالت الازمة الوزارية نحو شهر ، ثم قامت وزارة الدكتور شتيروفتز أخيرا بتعضيد المونسنيور وحزبه المسيحى الاشتراكى ، ولكنها لم تلبث ، وفى أشهر قلائل ، تقدمت خلالها جماعة « الهايمفر » تقدما كبيرا وزاد أنصارها بكثرة ، ولاسيما فى التيرول والنمسا السفلى ، واصبحت قوة كبيرة يخشى بأسها ، وأخذ المونسنيور سيبل وحزبه فى تاييدها واضطرت وزارة شتيروفتز تحت ضغط الهايمفر أن تجرى عدة اصلاحات دستورية ، ولما زاد ضغط الهايمفر وصخبهم ووعيدهم استقالت وزارة شتيروفتز (سبتمبر) : واتفقت الآراء على ترشيح الدكتور جان شوبر مدير بوليس فينا ورئيس الوزارة السابق ؛ فألف وزارته الثانية ، على قاعدة الائتلاف والتفاهم مع الديموقراطيين الاشتراكيين . وكان الديموقراطيون يضطرمون نحوه سخطا منذ حوادث يوليه ، ولكنهم اضطروا الى مهادنته والتعاون معه نظراً لتفاقم خطر « الهايمفر » واشتداد بأس المحافظين . ولم يكن الدكتور شوبر من خصوم الهايمفر ، وكان يرى بالعكس أن يصانعهم ليكسبهم ويأمن جانبهم وليوجه حركتهم الى مايدعم غاياته السياسية ، وأعلنت الوزارة الجديدة انها لن تدخر وسعا فى تأييد النظام والامن وقمع كل محاولة للعبث بهما . فاستقرت الأمور نوعا وعادت الثقة والطمأنينة ، وأثبتت الحكومة انها تملك ناصية الموقف غير مرة كلما حدث احتشاد أو تظاهر من جانب الهايمفر أو خصومهم الاشتراكيين ، وأبدى الدكتور شوبر بالأخص براعة فى تسيير السياسة الخارجية وفى توطيد الثقة الدولية بالنمسا وحمل عصبة الأمم على معاونتها .

وفى نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقعت الانتخابات العامة وخرج الديموقراطيون الاشتراكيون باغلبية نسبية تفوق الاغلبية التى فاز بها المسيحيون الاشتراكيون ، ولكنها لم تكن كافية لأن يعود الديموقراطيون الى الحكم . واستقالت وزارة شوبر ، وقامت وزارة ائتلاف برياسة الدكتور أندر يؤازرها المسيحيون والهايمفر وكتلة شوبر المستقلة ، وتولى هر شوبر وكالة الوزارة ووزارة الخارجية وكان هو الروح المسير لهذه الوزارة ، وخصوصا فى الشئون الخارجية ، وفى مارس من العام التالى عقدت النمسا مع ألمانيا مشروع اتحاد جمركى نمسوى ألمانى ، فاحتجت عليه دول الحلفاء بشدة ، وكذلك دول الاتفاق الصغير ، واعتبرته مقدمة لتنفيذ مشروع الاتحاد النمسوى الالمانى (الانشلوس) ، وطالبت بالغائه لانه يخالف معاهدات الصلح وتعهدات النمسا إزاء عصبة الامم ، فاضطرت النمسا أن تنزل عند ارادة الحلفاء فى ذلك ، وأن تحيل الاتفاق الجمركى الى محكمة العدل الدولية الدائمة لتقضى بعد ذلك ببطلانه . ووقعت خلال ذلك كارثة « كريديت انشتالت » وهو أعظم بنوك النمسا وظهر عجز جسيم فى موارده وكاد ينهار بناؤه فساد الذعر المالى وكادت النمسا تنحدر الى هاوية الخراب المالى ، وتصدع بناء الوزارة لانها لم تقو على معالجة الازمة ، ووضعت الدول ذات الشأن شروطا شديدة لاعانة النمسا واقراضها ، ومنها الاشراف على مالية النمسا على يد لجنة دولية ، فاستقالت الوزارة فى يونيه ، وبعد مفاوضات معقدة خلفتها وزارة ائتلاف أيضا على رأسها الدكتور بوريش ، وعاد هر شوبر فتولى وكالة الرئاسة والخارجية وعنيت الوزارة الجديدة بمسألة الانقاذ المالى وتوطيد الميزانية ، واستطاعت بعد جهود عديدة أن تصلح الموقف نوعا ، وأن تدبر مسألة القروض المالية مع الدول ذات الشأن ، وعالجت أيضا مسألة المرتبات واعانة العاطلين .

ووقعت فى ١٣ سبتمبر محاولة عنيفة قامت بها عصابات الهايمفر فى ولاية ستيريا دبرها الدكتور فرمر . واستولى الهايمفر خلالها على عدة مبان ومدارس حكومية ، فجردت حكومة فينا فى الحال على الثوار قوة كافية وانهارت المحاولة فى الحال وفر مدبرها الدكتور فرمر ، وكانت هذه أول محاولة من جانب الهايمفر للتطلع الى السلطة ، ولكنها كانت محاولة ضئيلة ، ولم يبد من الشعب عندئذ أنه متحمس فى تأييد الهايمفر . واستمرت وزارة بوريش فى كرسى الحكم حتى مايو سنة ١٩٣٢ ثم استقالت . وهنا قامت وزارة على رأسها رجل لم يعرف من قبل كثيراً فى ميدان السياسة هو الدكتور انجلبرت دولفوس ، وهو من رجال الاقتصاد ، وكان قد تولى وزارة الاقتصاد فى الوزارة السابقة ، ولكنه لم يعرف قبل ذلك بأى نشاط سياسى . وهو من رجال الحزب المسيحى الاشتراكى ، قوى الايمان والنزعة الدينية ، ولم يكن يوم توليه الرآسة قد جاوز الاربعين بعد ، وكان المقدر أن هذه الوزارة الجديدة ستكون وزارة ادارية على الاغلب ، وانها لن تعمر طويلا .

ولكن الدكتور دولفوس لا يزال يشرف على مصاير النمسا منذ عامين ، ولا يزال يواجه الصعاب والازمات المختلفة بجلد

وشجاعة تخلقان بالاعجاب . ولم تلق النمسا الجمهورية من الازمات العصبية الداخلية والخارجية مثل مالقيت فى العامين الأخيرين ، ولكنها استطاعت حتى اليوم أن تجوز هذه الصعاب ، وأن تحافظ على كيانها السياسى والاقتصادى . وبدأ الدكتور دولفوس بالعمل فى سبيل الانهاض الاقتصادى ، وانتهى فى ذلك بعقد بروتوكول لوزان على يد عصبة الامم لمعاونة النمسا المالية والاقتصادية . ولكن هذه الخطوة اثارت معارضة شديدة من جانب الديمقراطيين وباقى الاحزاب المعارضة ، ولم تستطع الحكومة أن تحصل على الاغلبية البرلمانية اللازمة الا بصعوبة : وطالب الديمقراطيون باجراء انتخابات جديدة : فعارض الدكتور دولفوس فى ذلك متذرعا بحاجة البلاد الى السكينة والعمل الهادىء ، وسعى الى الاتفاق مع جماعة الهايمفر ليكسب عونهم فى البرلمان على أن يضم واحد منهم الى الوزارة وكان الهياج الحزبى يشتد فى كل يوم ، اذ قويت دعوة انصار الجامعة الالمانية (الهتلريين) ، ووقعت بينهم وبين الديمقراطيين مناوشات دموية ، فاستدعى الدكتور دولفوس زعيم الهايمفر فى فينا الماجور فى وهو جندى قديم ذو مواهب ممتازة واسند اليه وزارة الامن العام ، فعمل على ضبط النظام بعزم وقوة ، ولما افتتحت الدورة البرلمانية فى اكتوبر ظهرت شدة المعارضة ، وانضم الهتلريون الى الديمقراطيين فى معارضة الوزارة متهمين اياها بالخضوع للسياسة الفرنسية ، وتحرج الموقف البرلمانى شيئا فشيئا حتى عد مستحيلا : وعمد الدكتور دولفوس من جانبه الى العمل المستقل ؛ واخيرا استقال رئيس البرلمان واعضاء مكتبه ، فشل بذلك العمل البرلمانى ، والفى المستشار نفسه طليقا من اشراف المعارضة ، واتخذ لنفسه سلطة شبه دكتاتورية .

« البحث بقية »

محمد عبد الله عنان

مواقف حاسمة فى تاريخ الاسلام

بقلم الاستاذ محمد عبد الله عنان المحامى

ظهرت الطبعة الثانية بعد أن نقحت وحققت وضمت اليها بحوث جديدة ، يقع فى ٢٦٠ صفحة من القطع الكبير طبع دار الكتب وثمنه ١٥ قرشا عدا اجرة البريد ، ويطلب من لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٢٩ ـ ٢

تحديد الزمن عند قدماء المصريين

للاستاذ عبد الحميد محمود سماحة

مفتش مرصد حلوان

لاشك فى ان الكثير من الظواهر الفلكية كان من أهم العوامل الرئيسية فى تكوين العقل البشرى منذ أقدم العصور ، ثم فى بناء المدنيات المتعاقبة فى التاريخ .

فظهور الشمس فى ناحية ما من السماء ، وارتفاعها عند الظهر نحو السمت ، ثم انحدارها فى الناحية المقابلة غربا ، واختفاؤها بعد ذلك كل يوم دون انقطاع ، وما تجلبه اثناء النهار من النور والدفء ، وما يسببه اختفاؤها فى اثناء الليل من الظلام والبرد : ثم ظهور القمر فى ليال معدودة مبتدا حلكة الظلام : وشروق النجوم الثابتة من حيث تشرق الشمس ، ومغيبها من حيث تغيب : وتلكم الكواكب السيارة التى تتحرك وسط النجوم الثابتة : وهذه المذنبات التى كانت تفاجىء الناس بظهورها ثم تفاجئهم ثانية باختفائها : وما كان يعهم من كسوف الشمس وخسوف القمر : كل أولئك أو بعضه لاشك قد ايقظ انتباه (الانسان الأول) كما تدل عليه آثار العصر الحجرى

وتاريخ أقدم المدنيات يدل على مقدار ما كان لهذه الظواهر الفلكية المتعددة من الأثر فى بناء هذه المدنيات نفسها : فعلى ضفاف النيل — حيث أشرقت على العالم أولى المدنيات — نجد فى آثار أجدادنا ما يؤيد هذا الزعم

ولكى نستطيع ان نحكم بالدقة على مبلغ ما وصلوا اليه فى هذه الناحية دون تورط فى المديح أو مبالغة ، لانرى مندوحة من أن نذكر القارىء بالعقائد الرئيسية الثلاث عندهم ، وهى التى صبغت بها مدنيتهم فى جميع مظاهرها :

فالأولى — الشمس وهى الآله المعبود « رع »

والثانية — النجوم — منازل المباركين

والثالثة — النيل — النهر المقدس — الذى لم يزل يفيض على جوانبه الخير والبركات